الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.17

Distr.: General

7 February 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١٧

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد غالوشكا . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية* (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات* (تابع)

* بندان قررت اللجنة النظر فيهما معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-23273

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/C.3/54/L.11)

١ - **السيدة أوتغونتستسغ** (منغوليا): عرضت مشروع القرار A/C.3/54/L.11 بشأن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، وقالت إن إيطاليا وتايليند وغينيا وقيرغيزستان واليونان قد انضمت إلى مقدمي المشروع. وذكرت أن عبارة "الدورات الاستثنائية المعقودة لاستعراض تلك المؤتمرات بعد خمس سنوات" الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ٤ من المنطوق ينبغي تعديلها لتصبح "بما في ذلك استعراضها بعد خمس سنوات"؛ وأن عبارة "إنشاء التعاونيات" الواردة في الفقرة ٤ (ب) من المنطوق ينبغي الاستعاضة عنها بعبارة "إنشاء التعاونيات وتطويرها"؛ وأن عبارة "المحلية و" ينبغي ان تضاف قبل كلمة "الوطنية" في فقرة المنطوق ٥.

٢ - وذكرت أن التعاونيات يمكنها أن تسهم إسهاما قيما في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقالت إن للتعاونيات أهمية اقتصادية في كثير من البلدان وهي أنها تساعد على توفير فرص العمل سواء في الوحدات الإنتاجية أو في الوحدات المقدمة للخدمات. وأضافت أن التعاونيات المقدمة للخدمات الاجتماعية تتيح وسيلة للاستجابة للاحتياجات الخاصة بفئات مثل الصغار والمسنين. وقالت إن تبرير مشروع القرار يكمن في هذه الفوائد وغيرها من فوائد التعاونيات وفي كون كثير من البلاد يقوم، كما أظهر تقرير الأمين العام في الوثيقة A/54/57، تقوم بتحديث تشريعاتها المتعلقة بالتعاونيات، وهو ما يجعل اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بدعم هذه الكيانات عملا يأتي في حينه.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/C.3/54/L.14 و L/16)

٣ - **السيدة آغيار** (الجمهورية الدومينيكية): عرضت مشروع القرار A/C.3/54/L.14 بشأن اليوم الدولي للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة، وقالت إن فرنسا انضمت إلى مقدمي المشروع. وذكرت أنه بفضل ما بُذل من جهود مصممة تحقق تقدم كبير في تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة في جميع أنحاء العالم. وأضافت أن من العلامات البارزة في هذه العملية مؤتمر فيينا، ومؤتمر بيجين، واعتماد الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف الموجه ضد المرأة، وإعلان واغادوغو، وما تم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من إعلان يوم ٢٥ تشرين الثاني باعتباره اليوم الدولي للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة.

٤ - على أنها ذكرت أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ففي أماكن كثيرة ما زالت القوانين والممارسات تحد من فرص المرأة في الحصول على العمل، كما أن من الشائع قلة فرص النساء والفتيات في الحصول على التعليم العالي وعلى مجالات معينة من مجالات الدراسة. وقالت إن هناك أيضا تمييزا واسع الانتشار ضد المرأة سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الفعلية فيما يتعلق بالزواج والأسرة والطلاق والإنجاب

والجنسية وإدارة الممتلكات وتوارثها. ويجب أن يضاف إلى ذلك ظاهرة ارتفاع معدل الفقر بين النساء وذلك البلاء الأسوأ الذي يصيب المجتمعات المتقدمة النمو والمجتمعات النامية على حد سواء وهو العنف الموجه ضد المرأة.

٥ - وذكرت أن أرقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تظهر أن ٢٠ في المائة من النساء على الأقل في جميع أنحاء العالم قد تعرضن للاعتداء الجسماني أو الجنسي من جانب الرجل وأنه في كل عام يسقط مليونان من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين الخامسة والخامسة عشرة ضحايا للمتجرين حيث يتم بيعهن أو إكراهن على البغاء. وأضافت أن العنف الموجه ضد المرأة لا يحترم الحدود الوطنية أو الحدود الاجتماعية: فهو موجود في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وداخل البيوت وخارجها. وقالت إن العنف المنزلي ظاهرة كريهة بصفة خاصة لأنها إنكار للصفات والمبادئ التي تفرق بين البشر والحيوانات. وأضافت أن العنف الموجه ضد المرأة يمثل عقبة أمام النمو الكامل للشخصية الإنسانية وأن القضاء عليه يتطلب جهودا متضافرة من جانب الرجال والنساء.

٦ - وقالت إن يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر أعلن لأول مرة باعتباره اليوم الدولي للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة، وذلك في اللقاء النسائي الأول لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في بوغوتا في حزيران/ يونيه ١٩٨١. وكان هذا الإعلان احتفالا بذكرى أخوات ويرابال الثلاث اللواتي قُتلن بطريقة وحشية في بلدهن يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ بناء على أوامر من مستبد ينبغي أن ينسى التاريخ وجوده ذاته. وأضافت أن وفدها والمشتركين في تقديم مشروع القرار يأملون في أن يقوم المجتمع الدولي كله الآن باعتماد ذلك التاريخ كتذكرة سنوية بأن العالم لن يصبح مكانا أفضل إلا إذا استطاعت المرأة أن ترفع رأسها وهي تتمتع تمتعا كاملا بالكرامة الإنسانية.

٧ - **السيد السعيدي** (الكويت): قال إن الكويت أصبحت إحدى الدول المقدمة لمشروع القرار.

٨ - **السيدة بلايان** (رومانيا): عرضت مشروع القرار A/C.3/54/L.16 بالنيابة عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وقالت إن سورينام وكرواتيا ونيكاراغوا قد انضمت إلى مقدمي المشروع. وذكرت أن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجال التمكين للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين ورد وصفها وصفا شاملا في مذكرة الأمين العام A/54/225 وتم استعراضها بتفصيل في بيان المدير التنفيذي للصندوق أمام اللجنة. وأضافت أن مشروع القرار، الذي عرضت موجزا له، يشير إلى المبادرات المحددة التي قام بها الصندوق في تنفيذ ولايته وتضمن توصيات بشأن المسائل التي ينوي التركيز عليها مستقبلا. وقالت إن مقدمي المشروع يعتبرون أن اعتماده سوف يسهم إسهاما هاما فيما يقوم به الصندوق من أجل إعمال حقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/54/3 و A/54/69-E/1999/8 و Add.1 و A/54/289 و 340 و A/C.3/54/2 و A/C.3/54/L.3-L.6)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/54/3 و 186 و A/54/293-E/1999/19 و A/54/314-S/1999/942 و A/C.3/54/L.7

٩ - **السيد جاسم** (البحرين): قال إن وفده يود أن يتقدم بالشكر للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على بيانه الاستهلالي القيم. وأضاف أن المخدرات تمثل وباء تعاني منه جميع المجتمعات على حد سواء. وقال إن البحرين مصممة على مراقبة المخدرات نظرا للخطر الذي تمثله هذه المشكلة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أن الخطوات التي اتخذتها تشمل إنشاء مركز لإعادة التأهيل، وبرامج لزيادة الوعي بالمدارس، وإذاعات من خلال وسائط الإعلام عن مخاطر المخدرات وإدخال عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد للمتجرين في المخدرات.

١٠ - وذكر أن وفده يود أن يعرب عن تأييده للبيانات التي ألقيت عن موضوع عقوبة الإعدام من جانب عدد من الدول، ومنها سنغافورة ومصر، والتي تعتبر أن من حق كل دولة أن تسن التشريعات التي تتلاءم مع ثقافتها ومبادئها الدينية. وقال إنه يود أن يشدد على أهمية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وأضاف أن البحرين اتخذت عددا من التدابير لمراقبة المخدرات بالتعاون مع دول المنطقة وأنها طرف في الاتفاقات الدولية ذات الصلة. وقال إنه واثق من أن تعزيز التعاون الدولي وبذل الجهود التي لا تكل سوف ينجحان في السيطرة على هذا الوباء.

١١ - **السيد كالداس دي مورا** (البرازيل): شدد على أهمية التعاون الدولي في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقال إنه على الرغم من قلة الموارد فإن البرازيل لن تتوقف جهودها في مكافحة الجريمة؛ وأنها أصبحت مؤخرا طرفا في اتفاقية متعددة الأطراف تتعلق بالأسلحة الصغيرة. وذكر أنه تمت مراجعة للقوانين الداخلية صحبها اتخاذ تدابير ضد الفساد والاتجار في المخدرات وغسل الأموال وتهريب الأسلحة، مع زيادة التركيز الآن على الوقاية. وقال إن المجتمع المدني طالب بوضع قواعد أشد صرامة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، مما أدى إلى حملات نزع الأسلحة في المدن وحظر الاتجار فيها في عدد من ولايات البرازيل. كما ذكر أنه يجري وضع استراتيجية وطنية للأمن العام لتنسيق جهود الوكالات القائمة على تنفيذ القوانين لمواجهة مشكلتي الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة اللتين ترتبطان ارتباطا واضحا.

١٢ - وذكر أن استراتيجيات مكافحة المخدرات يجب أن تكون متعددة الأوجه إذا أريد لها أن تعالج مسائل الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل بالإضافة إلى القمع. وأضاف أن نجاح الحرب على المخدرات يقتضي أن تُشن هذه الحرب وفقا لمبدأ تقاسم المسؤولية المتفق عليه. وذكر أن التحدي كبير، ولكن المجتمع الدولي لم يكن في أي وقت أفضل تسلحا لمحاربة الجريمة العابرة للحدود نظرا للدرجة التي بلغها توافق الآراء في الوقت الحاضر. وأضاف أن توافق الآراء هذا يتعين الآن تحويله إلى عمل مشترك.

١٣ - **السيد بوكالاندرو** (الأرجنتين): شكر السيد أرلاتشي على بيانه الاستهلالي وعلى العمل الهام الذي قام به مركز منع الجريمة على الصعيد الدولي تحت قيادته النشطة. وقال إن وفده يؤيد تماما التعليقات التي أدلى بها ممثل المكسيك نيابة عن مجموعة ريو ويثني على وفد المكسيك لإدارته المتسمة بالكفاءة للمفاوضات المتعلقة بمشروع القرار الشامل بشأن مشكلة المخدرات الذي قال إن وفده يود أن يكون ضمن مقدميه.

١٤ - وذكر أن الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة أعادت توجيه المعركة ضد مشكلة المخدرات العالمية وحددت الاستراتيجية التي تُتبع في هذا المجال في العقود الأولى من الألفية الجديدة. وأضاف أن رئيس الأرجنتين شدد في هذه الدورة على الأهمية التي يعلقها بلده على مبدأ تقاسم المسؤولية في مكافحة المخدرات وعلى ما تراه الأرجنتين من أن الوقت قد حان لجعل الاتهام في جرائم الاتجار بالمخدرات اتهاما دوليا.

١٥ - وقال إن الأرجنتين تؤيد تماما المقررات التي تم التوصل إليها في الدورة الاستثنائية وأنها لهذا شاركت في المفاوضات التي انتهت باعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لخطة العمل لتنفيذ الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لتخفيض الطلب على المخدرات الذي أعلن سروره لأن الجمعية العامة على وشك اعتماده. وأضاف أن الأرجنتين ترحب أيضا بالأعمال التي قام بها الفريق العامل لما بين الدورات في الدورة الثانية والأربعين للجنة المخدرات.

١٦ - وذكر أن منع الجريمة المنظمة والمعاقبة عليها، وخاصة وضع مشروع الاتفاقية وما يتصل بها من بروتوكولات، هي أيضا أمور ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبلده. وقال إن نصا قدمته الأرجنتين وآخر قدمته الولايات المتحدة الأمريكية هما أساس مشروع البروتوكول المتعلق بالاتجار في النساء والأطفال. وأضاف أن الأرجنتين تأمل في الانتهاء من إعداد الاتفاقية في أقرب وقت ممكن وألا تقتصر على مسائل التعاون بين الدول بل تتصدى أيضا لتعريف المعايير القانونية المشتركة لتصنيف الجرائم والمعاقبة عليها.

١٧ - وذكر أن مركز منع الجريمة على الصعيد الدولي أثبت فعاليته بأمور منها وضعه للبرامج العالمية لتقييم الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والاتجار في البشر. وأضاف أن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية هي محفل طبيعي لمناقشة هذه المشاكل الثلاث والتصدي لها ولمسائل منع الجريمة، والنظم العقابية، وعدالة الشباب، وما إلى ذلك. وأضاف أن المركز يستحق التهنئة على ما قام به من عمل شاق في الإعداد للمؤتمر العاشر المعني بمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين. وذكر أن مساندة الأرجنتين للجنة تتجلى في الحلقتين الدراسيتين اللتين نظمتهما الأرجنتين حول مشاركة المجتمعات المحلية في منع الجريمة. وقال إنه في تلك الاجتماعات التي يسرت التفاعل بين السلطات والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني، حدد الخبراء الدوليون سلسلة من النهج والتوصيات المتعلقة بمنع الجريمة ستتم مناقشتها في مؤتمر فيينا.

١٨ - **السيد السعيدي** (الكويت): قال إن البيان الشامل الذي ألقاه الأمين التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أوضح الأبعاد المتزايدة للمصاعب التي تواجهها كافة المجتمعات نتيجة للمخدرات والجريمة الدولية. وذكر أن الكويت أصدرت تشريعات لمكافحة المخدرات تتناول جميع جوانب المشكلة. على أنه ذكر أن

الكويت لا تعامل مدمني المخدرات بوصفهم مجرمين ولكنها توفر لهم التسهيلات التي تساعد على إعادة تأهيلهم. وأضاف أن الكويت أنشأت لجنة وطنية لمكافحة المخدرات تتولى رسم السياسة العامة لمكافحة المخدرات وأنها تبذل كل الجهود لتوعية الرأي العام بمخاطر المخدرات.

١٩ - وقال إن المنظمات غير الحكومية في الكويت تقوم بدور هام في مكافحة المخدرات وفي توفير الرعاية الاجتماعية والصحية للمدمنين. وأضاف أن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المعنية بمشكلة المخدرات في العالم، والتي عقدت في عام ١٩٩٠، أعطت بعدا دوليا جديدا لمسألة مراقبة المخدرات. وقال إنه لا بد من وضع برامج إنمائية بديلة في البلدان التي تُزرع فيها محاصيل المخدرات غير المشروعة كما يتعين حل مشكلة العرض والطلب.

٢٠ - وذكر أن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ينص بالنسبة للدول التي لم تقم بإلغاء عقوبة الإعدام على أن يقتصر فرض هذه العقوبة على الجرائم الأكثر خطورة. وأضاف أنه بناء على هذا النص فرضت الكويت عقوبة الإعدام على الاتجار بالمخدرات. وقال إن من حق كل دولة إذا أرادت أن تفرض عقوبة الإعدام. وعلى ذلك فقد أعرب عن أسفه لقيام الاتحاد الأوروبي بإعادة عرض هذه مسألة عقوبة الإعدام على الجمعية العامة حيث إنه من المعروف جيدا أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأنها. وحث الاتحاد الأوروبي على تفهم وقبول اختلاف وجهات النظر بشأن هذه المسألة واحترام آراء الآخرين.

٢١ - **السيدة كوسا** (موزامبيق): قالت إن وفدها يود أن ينضم إلى البيان الذي قدمته سوازيلند بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وذكرت أن موزامبيق، وهي بلد آخر من بلدان العبور، تواجه أيضا مشاكل الاتجار بالمخدرات واستهلاكها. وأضافت أن الحكومة استجابت بإدخال الآليات التشريعية اللازمة، وأنه بفضل إنشاء آلية مؤسسية مركزية للدعوة للسياسات والتنسيق بين الوزارات التي لها فروع في جميع أنحاء البلد تم الاستيلاء على كميات كبيرة من المخدرات والقبض على أعداد متزايدة من تجار المخدرات واعتقالهم. وذكر أن أولويات الحكومة هي تثقيف الشباب فيما يتعلق بالمخدرات وتوفير الإمكانيات اللازمة لعلاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم.

٢٢ - وقالت إن من المسائل التي تشغل البلدان النامية مثل بلدها ضعف المؤسسات المسؤولة عن مراقبة الحدود. وذكرت أن وفدها لهذا يحث المجتمع الدولي على توفير الدعم المالي لتدريب موظفي الجمارك والقائمين على تنفيذ قوانين المخدرات. وأضافت في هذا الصدد أن جهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تلقى أشد الترحيب. وقالت إن التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي أمر لا غنى عنه للإقلال من انتشار المخدرات، وانه يتم في هذا السياق وضع قوانين جديدة تتعلق بتسليم المجرمين وبغسل الأموال. وأضافت أن موزامبيق ملتزمة ببناء مستقبل أفضل للأجيال المقبلة ولهذا فإنها مصممة على أن تقوم بدورها في الحرب العالمية المعلنة على المخدرات.

٢٣ - **السيد سرقيوة** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن وفده يود أن يشكر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على بيانه الاستهلالي حول البندين قيد المناقشة. وذكر أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وآثارها المدمرة على المجتمعات لا يستطيع أن يتصدى لها أي بلد بمفرده. وقال إن تعزيز التعاون الدولي أمر لازم لهذا السبب، وإن على البلدان المتقدمة النمو مسؤولية تقديم العون الاقتصادي والعلمي والتقني للبلدان النامية لمكافحة هذه الجريمة. وأعرب عن أسفه لأن بعض الدول لا تشارك في المعركة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية ولا تقوم بمراقبة عمليات غسل الأموال في أراضيها.

٢٤ - وقال إن بلده طرف في جميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة وأنه أصدر تشريعات تتعلق بمراقبة المخدرات. وذكر أن وفد بلاده يؤكد على الحق السيادي للدول في أن تقرر بمحض إرادتها أنظمتها التشريعية الملائمة لمجتمعاتها من أجل القضاء على الأنشطة الإجرامية الوطنية وعبر الوطنية. وأضاف أنه لهذا السبب يرى أن مشروع القرار المقدم من الاتحاد الأوروبي حول إلغاء عقوبة الإعدام هو انتهاك للحق السيادي للدول ومحاولة من جانب بعض الدول لفرض قيمها وتشريعاتها على الدول الأخرى، متناسية في ذلك أن هناك وجهات نظر أخرى.

٢٥ - وقال إنه إذا كانت هذه محاولة من جانب الدول المعنية لإظهار الاحترام للحياة البشرية فعليها أن تتذكر أن الضحايا لهم أيضا حقوق ولا يمكن أن يُشترى حق المجرمين في الحياة على حساب الأبرياء. وذكر أن عقوبة الإعدام لا تُفرض في بلده إلا على من يشكلون خطرا على المجتمع. وقال إنه يعلق آمالا كبيرة على مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ويتطلع إلى أن تسفر أعماله عن اعتماد استراتيجيات لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة وتقديم الدعم إلى البلدان النامية في التصدي لجميع أنواع الجرائم.

٢٦ - **السيد بدر الهشام** (ماليزيا): قال إن وفده ينضم تماما إلى البيان الذي قدمته تايلند نيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وذكر أن ماليزيا - وهي بلد من بلدان العبور وليست منتجا للمخدرات - تقوم بدور نشط في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي الذي يرمي إلى تخفيض الطلب والعرض. وأضاف أن العام الماضي شهد زيادة كبيرة في عدد مدمني المخدرات في ماليزيا، وأن الحكومة واجهت ذلك باستراتيجية وطنية للمخدرات تستهدف خلق جيل متحرر من المخدرات بحلول عام ٢٠٢٣. وقال إنه لما كانت الجريمة تهدد استقرار البلد ونموه الاقتصادي وتنميته، فإن المسؤولية الأولى عن مكافحتها تتحملها الحكومة الوطنية. وذكر أن للدول حقا سياديا في تحديد نظمها القانونية وأن ماليزيا - وفيها حكومة منتخبة ديمقراطيا وتعكس إرادة الشعب - قد جعلت، الاتجار بالمخدرات جريمة يعاقب عليها بالإعدام.

٢٧ - وقال إن التقدم الذي حدث في وسائل الاتصال الحديثة يجعل التنسيق الثنائي والإقليمي والدولي فيما يتعلق بالجريمة اكثر ضرورة، وخاصة فيما يتعلق بتسليم المجرمين، والاتجار غير المشروع، وتهريب المهاجرين غير الشرعيين. وذكر أن التكنولوجيا متوافرة لتحسين تقاسم المعلومات. وأضاف أن ماليزيا، من جانبها، مستعدة لتقديم المساعدة إلى أي بلد يقوم بمكافحة الجريمة عبر الوطنية. وقال إن هدف ماليزيا هو المشاركة في الجهود الإقليمية لمواجهة غسل الأموال، وذلك بوسائل منها تقاسم المعلومات. كما أنها تبحث أيضا سن تشريعات على

المستوى المحلي. وأضاف أن البنك المركزي في ماليزيا يتخذ خطوات لتشكيل فريق عمل لتنسيق الجهود في القطاع المالي بوسائل مثل زيادة الوعي العام بظاهرة غسل الأموال.

٢٨ - وقال إن ماليزيا ترحب باتخاذ تدابير لكفالة معاملة نظام العدالة الجنائية للمرأة معاملة عادلة. وذكر أن العنف المنزلي يعتبر الآن في ماليزيا جريمة ويُعاقب مرتكبه على هذا الأساس. وأضاف أنه تم تنفيذ عدد من البرامج لزيادة الوعي بين الرجال والنساء بحقوقهم القانونية. وقال إن ماليزيا تدرك بوضوح أن عالما خاليا من الجريمة هو نوع من اليوتوبيا، ولكنها ستواصل جهودها نحو تحقيق هذا الهدف، وأن استخدام عقوبة الإعدام هو جزء لا يتجزأ من هذه الجهود.

٢٩ - **السيد باي ينغ هان** (جمهورية كوريا): تكلم بشأن البند ١٠٧ فقال إن المجتمع الدولي خطى خطوات واسعة هذا العام منذ بدء المفاوضات الرسمية بشأن مشروع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وذكر أنه على الرغم من أن أسسا هامة قد وضعت بالفعل فإنه ما زالت هناك مهمة استبعاد الثغرات الموجودة في النظم القانونية لمختلف البلدان والتي يستغلها مرتكبو الجرائم الدولية. وقال إن من المأمول فيه أن يكون الالتزام السياسي من جانب المجتمع الدولي مسددا لخطى المشاورات نحو النجاح. وأضاف أن جمهورية كوريا سوف تـُلح من أجل اعتماد الصك خلال العام القادم. وقال إن مركز منع الجريمة الدولية ينبغي أن يتلقى مزيدا من الموارد من الميزانية العادية للمنظمة تتناسب مع ولايته المتسعة وأن جمهورية كوريا، من جانبها، سوف تزيد تبرعاتها للصندوق في عام ٢٠٠٠.

٣٠ - وقال إن وفده يرحب بكون المشاريع الثلاثة التي اعتمدها المركز، والتي تتعلق بالاتجار غير المشروع في البشر والفساد والجريمة المنظمة، جاءت انعكاسا للاقتراح الذي قدمته جمهورية كوريا في العام السابق وهو أن قلة الموارد تقتضي الأخذ بنهج أكثر تركيزا وموجهة نحو تحقيق الأهداف. وأضاف أن من المأمول فيه أن يواصل المركز تحديد أولويات أنشطته وتجنب الازدواج بين المشاريع. وقال إن حكومته، بالنسبة لهذه المشاريع، تركز تركيزا خاصا على مكافحة الفساد. وأضاف أن الفساد يشوه المنافسة بين الاقتصادات الوطنية ولهذا فإنه يتطلب مواجهة متعددة الأوجه يكون المركز هو أنسب من يقوم فيها برأس الحربة. وذكر أن جمهورية كوريا راضية عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وخاصة إعداد مشروع إعلام فيينا الذي ينبغي أن يكون حافزا إلى بذل جهود مشتركة لبناء مجتمع عالمي أكثر أمنا.

٣١ - وأشار إلى البند ١٠٨ فشدد على أهمية الالتزام بالتعهدات السياسية والمالية التي قـُدمت في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات في العالم. وذكر أن التقدم الذي أُحرز منذ ذلك الوقت في تخفيض العرض والطلب بالنسبة للمخدرات غير المشروعة هو أمر يدعو إلى أشد التفاؤل ومثله الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الدول الأعضاء بشأن المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير عن تنفيذ برنامج العمل العالمي وعن متابعة الدورة الاستثنائية. وأضاف أن خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وعلى التنمية البديلة من شأنه أن يساعد في تعزيز المشاريع الوطنية للتنمية البديلة، وأن هذه الخطة لقيت نجاحا كبيرا في عدد من البلدان بفضل الإرادة السياسية الداخلية القوية والدعم الدولي. على أنه

أضاف أنه لا مجال للقناعة بما تحقق، لأن التغيرات التكنولوجية اعادت تحديد سوق المخدرات غير المشروعة ومن ثم أصبح واجبا على المجتمع الدولي أن يواصل التزامه بتقاسم المعلومات والقيام بالوقت المناسب بإعادة تقييم نطاق المراقبة على المواد المخدرة. وقال إن الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمنظمة الجمركية العالمية لإعداد قاعدة بيانات لهذه الأغراض هي جهود تلقى أشد الترحيب. وأضاف أنه بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يمكن أن تقوم به هذه القاعدة في التصدي لمشكلة المخدرات فإن من الضروري أن تخصص موارد إضافية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وأن يـُؤمن له التمويل في المدى الطويل. واختتم كلمته قائلا إن جمهورية كوريا تؤكد من جديد التزامها ببذل الجهود لمكافحة الجريمة الدولية ومراقبة المخدرات.

٣٢ - **السيدة أغادجانيان** (أرمينيا): قالت إن وفدها ينضم إلى البيان الذي قدمته طاجيكستان بالنيابة عن كومنولث الدول المستقلة. وذكرت أنه لا يوجد بلد بمنأى عن التحديات الأمنية الجديدة التي تطرحها المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة والإرهاب. وأضافت أن هذه المسائل لم تكن في الحسبان عندما وضع ميثاق الأمم المتحدة، وأن على المجتمع الدولي لهذا أن يوفر نفس القيادة والالتزام اللذين طبقهما بالنسبة للمشاكل القديمة. وقالت إن من المسلم به من الجميع أنه بالعمل المشترك وحده تستطيع الدول أن تأمل في مواجهة وضع لا توجد له سابقة تاريخية.

٣٣ - وذكرت أن أرمينيا طرف في الاتفاقات الدولية ذات الصلة وأنها تعمل على تعزيز إطارها القانوني بغرض مكافحة إدمان المخدرات والاتجار فيها. وأضافت أنه في الوقت الذي أمكن فيه في مؤسسات الرعاية الصحية والمؤسسات العلمية وفي الصناعات الكيميائية إحكام السيطرة على تنظيم جميع جوانب إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وعلى ما يتم عرضه منها، فإن الضعف الشديد في المساءلة المؤسسية وعدم وجود نظام متطور لوضع النظم وتنفيذها قد أعاقا عمليتي المكافحة والمراقبة. وقالت إنه على مدى السنوات الست الماضية زادت الجرائم المتصلة بالمخدرات بنسبة ١٥٠ في المائة كما زادت كمية المخدرات غير المشروعة التي تم الاستيلاء عليها ثلاثين ضعفاً. وأضافت أن ٧٠ في المائة من المخدرات المـُصادرة في أرمينيا جاءت من الخارج، وأن أرمينيا أصبحت بلدا من بلدان العبور بالنسبة للاتجار في المخدرات وتعوزها القدرة التقنية للسيطرة على المشكلة، ومن ثم فإن التعاون الدولي أمر حيوي لتحقيق هذه الغاية.

٣٤ - وقالت إن أرمينيا تقوم الآن بوضع استراتيجية شاملة لمراقبة المخدرات آخذة في الاعتبار برنامج العمل العالمي الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وذكرت أن حكومتها معنية بصفة خاصة بالإقلال من سوء استعمال المخدرات بين الشباب وقطاعات السكان الأكثر تعرضا لهذا الخطر، وأن للأسرة والمجتمع كله والمجتمع المدني ووسائل الإعلام ونظام التعليم دورا هاما في هذا الصدد. وأضافت أن الدول الضعيفة معرضة بصفة خاصة لخطر تجارة المخدرات والجريمة المنظمة. وقالت إن أرمينيا، شأنها شأن البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة الانتقال، تعاني من انخفاض حاد في مستويات المعيشة. وذكرت أن قلة الوظائف وانخفاض الأجور قد تغري الناس بالسعي إلى "الحصول على دخل سريع". وأضافت أن النظام الاقتصادي للبلد تنقصه حاليا الآليات التي تمكن من مواجهة المخاطر مثل التأمين ووجود سوق عمل متطورة ونظام مستقر

للضمان الاجتماعي. وقالت إن الآثار المدمرة لزلزال ١٩٨٨ ما زالت تزيد من حدة هذه المشاكل وكذلك العبء الذي تمثل في ٣٥٠ لاجئ من أذربيجان المجاورة. وقالت إنه على الرغم من هذه القيود على الموارد فإن أرمينيا تقوم بوضع نهج جديدة لمكافحة المخدرات، كما قامت مؤخرا بإنشاء آلية للتنسيق داخل الحكومة وقاعدة بيانات إلكترونية عن الاتجار في المخدرات.

٣٥ - وذكرت أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وأضافت أن التجربة أثبتت أنه مهما يكن عدد من يُلقى عليهم القبض من مروجي المخدرات وعدد ما يتم الاستيلاء عليه من الشحنات وما يتم إبادته من الحقول فإن إنتاج المخدرات سوف يستمر ما دام الطلب عليها قائما. وقالت إن تحقيق التقدم في المدى الطويل يتوقف على الأخذ بنهج متوازن بالنسبة لمسائل العرض والطلب. واختتمت كلمتها على نغمة إيجابية فقالت إن ثمة شعورا متجددا لدى المجتمع الدولي بأنه يمكن بالتعاون إحداث تغيير كبير في صحة الأمم وحياة الشعوب.

٣٦ - **السيدة نيويل** (أمينة اللجنة): أحالت الوفود إلى صفحة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت (http://www.unhchr.ch) للاطلاع على نسخ غير محررة من تقارير حقوق الإنسان المقدمة إلى الجمعية العامة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٤٥.

- - - - -